

أمن الحدود

Border Security

Aiyad Aswed Alshammari

Security Research Center

Naif Arab University for Security Sciences

عباد عسويد الشمري

مركز البحوث الأمنية

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

مر مفهوم أمن الحدود بمراحل تاريخية متعددة قبل إعادة صياغته حديثاً بشكله الحالي، ويمكن تقسيم المراحل التاريخية للمفهوم إلى مرحلتين، هما: ما قبل أحداث 11 سبتمبر وما بعد الأحداث، فقد أشار (Coyne, 2015) إلى أن أحداث 11 سبتمبر هي نقطة تحول في مفهوم أمن الحدود، فقد نتج عن هذه الأحداث إعادة بلورة المفهوم، وقد كان ينظر إلى المفهوم قبل أحداث

أمن الحدود هو المفهوم الذي يحتوي على عدة أبعاد؛ المنع، الردع، والشبكة الاستخباراتية، وذلك للحد من التدفق غير النظامي عبر الحدود.

11 سبتمبر من منظور تقليدي بحث. أما بعد الأحداث فقد تشكلت أبعاد وسياقات أخرى مرتبطة بالمفهوم؛ فقد عرّف (Coyne, 2015) مفهوم أمن الحدود التقليدي بأنه ذلك المفهوم الذي يركز على التهديدات التي تواجهها الدولة من دولة أو دول أخرى أو تشكيلات عصابية أو فردية، وينظر إلى الحدود بشكلها المجرد على اعتبار أنها حواجز مادية. ويعرف أيضاً (Willis et al., 2020) المفهوم بحركة التدفق عبر الحدود، الذي يحدد بحركة الأشخاص أو المواد عبر

الحدود. ولكن هذا المفهوم أخذ في التغيير، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وأصبح أكثر تعقيداً، إذ يتشابك مع اتجاهات وأبعاد أخرى عدة ترتبط معه بشكل مباشر وغير مباشر، فلم يعد مفهوم أمن الحدود مجرد تدابير أمنية تتخذها الدول بشكل مباشر لحماية حدودها، وبالتالي ينبغي معرفة هذه الاتجاهات والأبعاد لكي نصل في النهاية إلى تأصيل مفهوم أمن الحدود بشكل دقيق وسليم. ويستهدف أمن الحدود بشكل رئيس ثلاث قضايا، وهي: مكافحة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب؛ وهناك أيضاً أهداف فرعية قد تغذي الأهداف الرئيسية (الإرهاب، ومكافحة المخدرات، والهجرة غير الشرعية)، ومنها: تدفق الأموال النقدية والأسلحة عبر الحدود (Olson and Wilson, 2013).

أبعاد مفهوم أمن الحدود:

يندرج تحت مفهوم أمن الحدود ثلاثة أبعاد وهي: المنع، الردع، استخدام الشبكات الاستخباراتية وفق تقسيم (Willis et al, 2020).

أولاً: المنع

تكمن أهمية وظيفة المنع في كونها أكثر وظائف مفاهيم أمن الحدود مباشرة وتعاملاً مع الطرف الآخر (مهرب المخدرات، الإرهابي... إلخ)، ولمعرفة مدى نجاح عملية المنع ينبغي قياس معدل المنع وكمية التدفق؛ إذ يمكن أن يقدم حساب معدل المنع وكمية التدفق الصورة الكاملة والمفهومة لفاعلية أنظمة الحدود. ويعني المنع هنا السيطرة وضبط حركة التدفق، سواء أكان تدفقاً بشرياً أم تدفق مواد.

ثانياً: الردع

لن تستطع الأجهزة الأمنية السيطرة على الحدود بشكل كامل من خلال المنع، إذ إنه تصعب مراقبة الحدود بشكل دقيق في كل الأوقات، خاصة المناطق الجبلية، ويصعب استجواب جميع العابرين وإخضاعهم للفحوصات الشخصية، ويصعب أيضاً فحص جميع المواد بشكل دقيق. وهنا تأتي أهمية الردع في أمن الحدود؛ ليكون جزءاً مهماً من المفهوم الذي لا يكتفي فقط بالمنع، والتفتيش بشكل مباشر، ولذلك يتوقف نجاحه على قوة الردع الموجودة؛ لأنه كلما ارتفعت قوة الردع أصبحت الحدود أكثر أمناً (Sampson and Cohen, 1988)، و يمكن أن تسهم العلوم الاجتماعية التجريبية في عملية الردع من خلال تحديد العوامل المؤثرة على قرارات العبور بشكل غير قانوني؛ فعلى سبيل المثال، تشير المقابلات مع الأشخاص الذين تم القبض عليهم في محاولة تهريب المخدرات إلى أن قرارهم بالعبور يخضع لتصوراتهم لاحتمالية القبض عليهم والعقوبات التي يمكن أن تنفذ بحقهم ومدى إمكانية إفلاتهم منها؛ فكلما كانت احتمالية القبض عالية والعقوبة التي تنتظرهم قاسية قللوا من مرات العبور وبالتالي كلما كان الردع عالياً كانت الحدود أكثر أمناً (Trang and Brendel, 2019). ويمكن قياس قوة الردع من خلال نسبة التدفق غير القانوني عبر الحدود سواء أكان للبشر أم المواد، وتدل زيادة التدفق غير القانوني على منطقة معينة على قلة الردع في هذه المنطقة، وبنبغي تكثيفه والعكس صحيح.

ثالثًا: الشبكات الاستخباراتية

لا يعتمد تأمين الحدود على الأعمال التي يقوم بها الأفراد والوكالات في المنع والردع فقط، ولكن يتعدى ذلك إلى إنشاء شبكة استخباراتية تتسم بالسرية، يتم من خلالها جمع وتبادل المعلومات فيما بينها حول التدفقات المحتملة؛ بالإضافة إلى التعاون مع دول أخرى للمشاركة في هذه المعلومات الاستخباراتية. ويمكن رؤية دور الشبكات الاستخباراتية في موضوع الإرهاب، حيث قد يسمح بدخول الإرهابيين المشبوهين بشكل غامض إلى البلاد، ولا يتم القبض عليهم، بل يسمح لهم بالتنقل ومراقبتهم داخل الدولة ويتم القبض عليهم لاحقًا إذا تحققت أهداف المتابعة وتوفر الدليل القاطع (Willis et al., 2020)؛ بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من المعلومات التي تم جمعها عند التحقيق مع المهربين أو المهاجرين غير الشرعيين أو الإرهابيين، وذلك في وضعها داخل شبكة الاستخبارات والاستفادة منها مستقبلاً وتبادلها مع جهات أخرى أو دول أخرى ذات صلة.

ويمكن أن تشكل هذه الأبعاد قوة يتم من خلالها، ليس فقط منع التدفق غير النظامي عبر الحدود سواء أكان مباشرًا أم غير مباشر، ولكن أيضًا يمكن أن تسهم هذه الأبعاد في تقييم عمل أمن الحدود ومدى فاعليته، وتقييم الآثار السلبية على أي عمل، وبالتالي تلافي الأخطاء مستقبلاً. وتنبغي الإشارة إلى أن المبالغة في التشديد على حركة الدخول والخروج والتفتيش الدقيق ربما يكون لها أثر سلبي على حركة التجارة، خصوصًا إذا حصلت تأخيرات في وصول واستلام البضائع، وهذه من شأنها أن تؤثر على اقتصاد البلد بشكل سلبي.

وأخيرًا من المهم الإشارة إلى أن هناك عدة جهات يمكن أن تستفيد من صياغة مفهوم أمن الحدود أهمها: قطاع حرس الحدود؛ بالإضافة إلى مجموعة من الأجهزة الحكومية والمراكز البحثية المهتمة بالشأن الأمني.

وختامًا يمكن صياغة مفهوم حديث لأمن الحدود يحتوي على عدة أبعاد هي: المنع والردع؛ بالإضافة إلى وجود شبكة استخباراتية قوية، وذلك للحد من تدفق البشر والمواد غير النظامية عبر الحدود.



المراجع والقراءات المقترحة:

- Coyne J (2015). Special Report: Securing the Australian frontier an agenda for border security policy, ASPI.
- Olson E; Wilson B (2013). Defining border security <https://www.politico.com/story/2013/02/metrics-gap-stymies-border-security-087425>
- Sampson R; Cohen J (1988). Deterrent Effects of the Police on Crime: A Replication and Theoretical Extension, Wiley, 163-190.
- Trang S; Brendel B (2019). A Meta-Analysis of Deterrence Theory in Information Security Policy Compliance Research, Information Systems Frontiers, 1265-1284.
- Willis H; Predd J; Davis P; Brown W (2020). A Conceptual Model of Border Security as a Foundation for Measurement, Rand Corporation.

Received 1 Jan. 2021; Accepted 15 Feb. 2021; Available Online 31 Mar. 2021.



Production and hosting by NAUSS



* Corresponding Author: Aiyad Alshammari

Email: aaalshammari@nauss.edu.sa

doi: 10.26735/MNCE2621